127



كلمة صاحب الجلالة

بمناسبة زيارته لمقر الكتابة العامة للحكومة بالرباط

السيد الحاج امحمد أبا حنيني

لقد جئنا كي ندرس وإياكم المشاكل المتعلقة بالكتابة العامة للحكومة.

إن العرض الذي تقدمتم به سيمكن كافة موظفي الدولة من جميع الطبقات من الاطلاع على الأعباء والمهام الملقاة على عاتق الكتابة العامة.

فأهمية الكتابة العامة لا تخفى على أحد، لأن استمرار الدولة يتجسم في الكتابة العامة كما تتجسم فيها الادارة للدولة ويتجسم فيها أيضا السهر على حسن سير الدواليب الادارية للدولة...... وتتجسم فيها كذلك الفترة القانونية التي بدونها لا تستطيع الدولة أن تسير سيرا قانونيا.

وكرئيس للدولة وللحكومة، فنحن المشرفون على إدارة الدولة وعلى جميع موظفيها، والكتابة العامة هي العضد الأيمن لنا في حكومتنا، كي تسير الدواليب الادارية للدولة بجميع مرافقها، وكي تكون عنصر استمرار وتتبع لكل المشاكل التي توضع على بساط المناقشة كيفما كانت الحكومات، أو الوزراء، وكيفما اختلفت الحكومات أو تعاقبت.

ومنذ نشأتها في المغرب المستقل وهي على خبرة من جميع المشاريع والمشاكل والتصميمات والتخطيطات. وبصفة خاصة فان الكاتب العام على خبرة وعلم من جميع مداولات المجالس الوزارية ومجالس الوزراء، وأسرار المجالس الوزارية ومجالس الوزراء وأسرار اللجان ومقرراتها وتخطيطات الدولة وتصميماتها.

لهذا فإن جهازاً مثل هذا الجهاز — الذي هو جهاز لاستمرار العمل الاداري للدولة — يجب أن يحاط بجميع ما من شأنه أن يقويه ويجعله كفؤا للقيام بمهامه.

فمصلحة التشريع مثلا كانت إبان الحماية ملأى بموظفين ذوي حنكة وتجربة وقدرة على العمل، وذوي علم قانوني مما جعلهم يقومون بمهامهم أحسن قيام.

وبعد استقلال المغرب انسحب أولئك الموظفون من الوظيفة العمومية المغربية وأصبحوا مساعدين فنيين ومنهم — وهم الكثيرون — من غادروا المغرب.

وحيث ان المسائل القانونية والتشريعية تتجسم في ظهائر ومراسيم وقرارات باستمرار حياة الدولة اليومية، فطموحنا وأملنا ان لا يتناولها الا المغاربة المواطنون. ذلك لأن المغربي هو الذي في وسعه أن يدرك أسباب نزول تشريع كان ظهيرا أو قرارا مرسوما حيث أنه يحس قبل كل شيء باحساس المغربي وهو ملم بالمشاكل المغربية وملم بالمجتمع المغربي.

غير أنه من واجب المغاربة ان يدركوا ان وطنهم اذا أراد أن يسير في القرن العشرين حسب أسس



منطقية ومسايرة لزمننا، فلابد ان يسير على نصوص تشريعية محكمة من شأنها : أن تحدد المعاملة بين الدولة والأفراد، أو بين ادارة وأخرى، أو بين وزارة وأخرى أو مصلحة وأخرى.

فإذا عجزت مصالح الدولة عن أن تتمشى في انسجام وفي اطار القانون بعضها مع بعض واذا لم تكن مصلحة المواطن مضمونة بالنسبة لمصلحة الدولة ومصلحة الدولة مضمونة بالنسبة لمصلحة المواطن على أساس نصوص قانونية لا غموض فيها ولا شبهة، فلا يمكن أبدا للمغرب أن يسير على ضوء تلك الأسس التي أصبحت اليوم الأسس التقنية لتمشي الدول العصرية في القرن العشرين.

ونظرا لهذا فان اقتراحي هو ان تخصص الكتابة العامة — التي تشرف على المدرسة الادارية — لنفسها منذ الآن ثلثا من سلك المتخرجين من المدرسة الادارية في السنة المقبلة تتسلمهم بالرغم من كل وزارة، كما تكون لها الأسبقية في اختيار الأشخاص الذين سيلتحقون بمصلحة التشريع أو مصلحة الوظيفة العمومية، أو مصلحة الادارة العامة أو مصلحة التفتيش، أو مصالح أخرى، لأنكم أنتم استمرار الدولة واستمرار الادارة المغربية.

ثم هناك — كما قلتم — مصلحة الوظيفة العمومية... ان مهمة مصلحة الوظيفة العمومية لا تنحصر في تسيير الموظفين حسب نظم أو اطارات، بل عليها أيضا أن تفكر وتضع مشكل الادارة المغربية من حيث هو ؛ ذلك ان «لكل نظام طقوس وحاجيات» كما أن «لكل وقت رجال».

فمغرب الحماية كان يستجيب الى حاجيات والى أهداف، وكانت كلها أهدافا استعمارية، اما جهاز المغرب المستقل فيستجيب الى حاجيات أخرى لابد له في تمشيه وتنظيمه وتكوينه من اعتبار حقائق مغربية.

ففيما مضى كان في استطاعة العهد البائد ان يستخدم 40.000 موظفا وذلك لكونه يدرك ان من بين هؤلاء كان يوجد العدد والأشخاص الأكفاء، فكان يمكنه ان يبني هيكله الاداري على عنصرين : العدد والكفاءة، كما كان يبني هيكله الاداري على كون الدولة الحامية كانت تسدد في كل سنة عجز ميزانية الدولة المغربية بقدر من الملايين.

أما اليوم فادارة المغرب المستقل تستجيب حتما الى حاجيات أخرى، حاجيات مغربية صرفة تتمشى مع ما يقتضيه الانتعاش الوطني ومع ما تقتضيه الثورة الجماعية التي يجب على المغرب أن يقوم بها...

ومع ذلك فعلى الادارة المغربية أن تعتبر عاملا آخر هو أنها ضعيفة سواء في العدد، أو في الكفاءة بحيث يجب ان ينظر في قضية الموظف الذي كانت مهنته واختصاصه تنحصران في فتح ملف لا غير، وذلك طيلة عمله اليومي أقول : يجب أن ينظر في قضيته حتى يصبح ذا صلاحية مادية ومعنوية لدراسة ملفات وملفات ويسد بذلك العجز في العدد والعجز في الكفاءة.

ثم هناك مسألة أريد أن أؤكدها : ان المغرب اليوم هو الدولة الوحيدة وأؤكد : الدولة الوحيدة — (وهذا كله يرجع الفضل فيه الى صاحب الجلالة محمد الخامس رحمه الله حيث كان يؤكده) — هو الدولة الوحيدة التي أرادت أن تقوم بجميع مظاهر سيادتها سواء في السياسة الخارجية أو في السياسة الداخلية على عاتقها وبمالها الخاص.

فالمغرب كان دائما يسد حاجياته بنفسه فيما يرجع الى ميزانيته السنوية وما طلب قط من دولة أن تقترضه قروضاً لسد عجز في ميزانيته.

نعم هناك قروض ترد، ولكن ترد اما في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي ولا ترد أبدا لسد عجز في الميزانية... فنحن قائمون بدبلوماسية وبجيش ومع ذلك لم نلتمس قط من الخارج ان يمنحنا أي اعتماد خاص لأي ميزانية من ميزانيات الدولة (وهذا كله يرجع الفضل فيه الى صاحب الجلالة محمد الخامس الذي كان دائما يؤكده).

ففي عهد الحماية كنا نعمل بجيش عرمرم من الموظفين يقدر بـ 40.000 (وكان من الممكن أن يصل هذا العدد الى 100.000) لأن الدولة الحامية إذاك كانت تسد ما يقع من عجز في الميزانية آخر كل سنة.

أما اليوم فالمغرب لا يتوفر على مئات الملايير اذ لا يمكنه في نفس الوقت أن يؤدي أجور جيش عرمرم من الموظفين ويشيد السدود والمعامل والمدارس والمصحات لا يمكنه أن يقوم بهذا كله ثم يفتح سفارات للتعريف ببلاده وبمشاكلها ولربط الصلات الوثيقة مع الدول الصديقة.

فمن واجب مصلحة الوظيفة العمومية أن تعيد النظر في هذا الهيكل الاداري كله حتى لا ترى امامها الا الأهداف الآتية :

— مغربة الادارة في أقرب وقت ممكن مع الكفاءة (وأؤكد : مع الكفاءة).

— النظر في عدد الموظفين لأن حاجيات المغرب المستقل ليست هي حاجيات المغرب الغير المستقل.

— اعادة النظر حتى في صلاحية توظيف بعض الموظفين.

لقد بلغني (وليست الوظيفة العمومية بمسؤولة عن هذا وانما مصلحة بعض الوزارات ان لم تكن كافة الوزارات) بلغني ان صلاحية التوظيف لا تكون دائما صلاحية موضوعية وانما تقترن في بعض الأحيان بقرابة أو بانتماء.

وفي هذا الصدد يجب على الكتابة العامة أن تكون بمثابة ذلك المقياس النزيه فيوظف الشخص حسب المقياس المطابق له وفي المرتبة التي يستحقها.

وهناك مصلحة أخرى : مصلحة التفتيش التي يحتاج اليها المغرب بقدر الحاجة لأن المفتش ليس عينا وأذنا في الادارة العامة فحسب، بل هو كذلك ضمير للادارة العامة.

فكثيرا ما تقع المخالفات في الادارة، اني لا أقول أن مصدرها يكون دائما ناتجا عن عدم النزاهة أو حب الاختلاس أو حب الغش.

ان السبب في كثير من تلك المخالفات هو الجهل بالقوانين أو الجهل بالمراحل التي يجب ان يمر بها مرسوم ما، أو قرار ما، أو رسالة ما.

فمن واجب التفتيشية العامة أن تقوم بدور الضمير بالنسبة للادارة العامة وبدور المرشد لادارات كل الوزارات وكل الادارات العامة في الدولة.

إن عددا من الناس اعتقدوا ان منعنا لاضراب الموظفين أخيرا كان تجاهلا لحقوقهم.

أبدا — إن هناك فرقا بين شيئين :

اضراب الموظفين، وتوقف الدولة بأكملها في يوم واحد من القمة الى الأسفل...

غير أن على الموظفين (وأنا على رأسهم حيث أن أول موظف في الدولة هو رئيس الدولة) أن يدركوا أن الدولة أعلى من كل موظف وأعلى من أول الموظفين الا وهو رئيس الدولة نفسه.

نعم : إننا مستعدون للنظر الى جميع المطالب ولكن المطالب نفسها فيها ما هو مشروع وله أساس، وفيها مالا مشروعية له ولا أساس.

فهناك مثلا عدد من الموظفين يتقاضون فعلا أجرة ضئيلة. ولذلك فاني عندما أطالب يوما من الدولة أن تقوم بمجهود بزيادة 100 مليار أو خمسين مليارا في السنة سوف لا أطالب ذلك لصالح الموظفين الذين يتقاضون أكثر من 60 ألفا أو 70.000 فرنكا في الشهر ؛ بل إذا كانت الدولة ستقوم بالتضحية فسيكون ذلك لصالح أولئك الذين يتقاضون 20.000 أو 30.000 فرنكا، إذ هم المحتاجون.

ومن الواجب أن نعلم ان الدولة المغربية والموظفين المغاربة يعيشون مستوى أعلى من مستواهم فلقد زرت عددا من الدول المختلفة والحديثة العهد بالاستقلال مثلا، فلاحظت أن مدير الديوان هناك لا يتقاضى نصف ما يتقاضاه هنا زميله ومع ذلك فهو يقوم في المساء بمهام إدارية أخرى على هامش مهامه في الديوان وان الموظفين السامين هناك لا يتقاضون ما يتقاضاه زملاؤهم هنا.

إن في بلدنا موظفين صغارا يتقاضون 20.000 فرنكا أو 15.000 أو 30.000 فرنك، فمن حقهم — إذا كانت الدولة ستتحمل خسارة أو تضحية ما — أن تتحملها في سبيلهم وأنا مستعد للتوسط لهم في ذلك.

أما في مغربنا ذي الدخل الفردي الضئيل، وحيث يتقاضى فيه البعض 60.000 فرنكا أو 70.000 فرنكا فسيكون من الحيف ان نطلب من الدولة أن تزيد في مرتبه لأن في ذلك حيفا بالنسبة للآخرين.

وهناك مسألة أريد لفت نظر الكتابة العامة إليها : هي مسألة الضمير المهني، الضمير المهني البارز على الأقل، أما الضمير المهني المنطوي عليه قلب كل انسان فان الله هو الذي يتولى السرائر، اذ ليس في استطاعة المرء الدخول إلى قلب كل موظف كي يتمكن من معرفة ما إذا كان في طياته ضمير مهني، ولكن توجد في الظاهر مقاييس موضوعية تبرهن على ان هناك ضميرا مهنيا.

ولي اليقين ان في معظم الوزارات اناس يأتون الى عملهم بعد مضي ربع ساعة على الوقت، ثم يغادرون مكتبهم قبل موعد الخروج بنصف ساعة، وهذا يشمل جل الموظفين ان لم يشملهم أجمعين.

وهناك ظاهرة أخرى أهم، في إمكاننا جميعا اذا نحن خرجنا يوم الأحد مثلا الى شاطىء البحر بقصد النزهة أن نعثر على أكثر من سيارة بل على عدد ضخم من سيارات الدولة المصطفة، وصلت الى هناك حاملة موظفين صحبة أولادهم وعائلاتهم، لا لشيء الا ليسبحوا في ذلك الشاطيء في يوم الأحد.

ولي اليقين كذلك أننا لو نزلنا الى شارع محمد الخامس ليلا بالرباط ثم سجلنا أرقام جميع السيارات المصطفة أمام قاعات السينما لاكتشفنا ان ثلث مجموعها ان لم يكن الثلثين ملك للموظفين.

أما عن الوزراء، فإنني أضعهم في طبقة خاصة، لأنهم يتحملون مسؤولية سياسية، فالمسؤولية السياسية الملقاة على عاتق الوزير تجعله مهددا بالمحكمة غدا أمام الدولة بأسرها.

أما فيما يرجع للموظف السامي الذي له الحق في السيارة فعمله يضر بالدولة وبسمعتها سواء بالنسبة للمواطن أو بالنسبة للموظف.

فالموظف الصغير الذي تطلب منه أن يعدل عن الاضراب وتأمره بان يقوم بعمل استثنائي عن غير طيب خاطره مهددا اياه «بريكيزسيون» (الزام رسمي بالعمل) فمن المستحيل أن يحترم ذلك الموظف تلك الدولة التي تأمره بالعمل الاجباري اذا لم ير ان الدولة تحترم نفسها في تلك المظاهر التي يحس بها الشعب احساسا.

لهذا ألح على الكتابة العامة للحكومة في أن تجعل على رأس لائحة المشاكل التي تهدف الى حلها جميع مظاهر الضمير المهني والفضيلة الوطنية وفضيلة الوظيفة العمومية.

كما ألح في إعادة النظر في صلاحية التوظيف. فالموظف لا يوضع الا في المنصب الذي هو صالح له فلا يجب أن تعتبر في هذا أية قرابة أو أي انتماء، أو أية محاباة أو غيرها.

هذا هو الأهم، ثم تأتي بعد ذلك المظاهر الموضوعية للضمير المهني والفضيلة الوطنية التي ألح على الكتابة العامة أن تنكب عليها ضمن مصلحة التشريع.

وفي صدد مصلحة التشريع بوسعي أن أدعو أجنبيين أو ثلاثة لوضع ذلك، ولكن ليس في مستطاعي أن أدعو الأجنبي لكي يضع الفضيلة في الموظفين المغاربة، ليس في مستطاعي أن أدعو الأجنبي وآمره بالاطلاع على عورات المغاربة كما أنه عار علي أن أدعو الأجنبي لآمره بالقيام بالتفتيش العام بالمغرب.

وكيفما كان الحال فإني متيقن أنه بجلسات متكررة كهذه نستطيع أن نضع المشاكل في اطارها الحقيقي لنجد لها — بحول الله وقوته — الحلول الناجعة ؛ وكيفما كان الحال فان السيد الحاج امحمد ومن معه قد عملوا مدة ست سنوات وبنوا هذه الادارة العامة كلها على كاهلهم منذ ان شرعنا في استلام السلط من يد فرنسا في عامي 1955 — 1956.

لقد وقع عليه اختيار صاحب الجلالة محمد الخامس رحمه الله وجعل منه أستاذا لي، فحسن اختياره، ثم وقع اختياره عليه ليكون كاتبا للدولة المغربية وللحكومة المغربية فلم يخطيء فراسة محمد الخامس في هذا الاختيار كذلك.

ولي اليقين بأن هذا الرصيد من الثقة التي تمتع بها الحاج امحمد أبا حنيني سواء مع الملك الراحل رحمه الله أو معي (أنا الذي كنت تلميذه) هو الذي سيكون له أحسن وأقوى معين للقيام بهذه المامورية، كما التمس من جميع معينيه هنا أن يعلموا أن يدا واحدة لا تصفق وإن نجاح قيام الكاتب العام للحكومة وللدولة بواجبه رهن بمساعدتكم، إذ أن كل فوز أحرزت عليه الكتابة العامة سيرجع إليكم وإن كل فشل — لا قدر الله — سوف لا ينحصر فيكم.

هذا هو الفرق الذي ينطوي عليه الربح. النجاح سيكون منحصرا فيكم والفشل — لا قدر الله — سوف لا ينحصر فيكم بل يندلع إلى جهاز الدولة بأسره بما فيه من ادارات ووزارات ومصالح.

والله المعين على القيام بالواجب ونسأله تعالى ان تبشروني في الجلسة المقبلة بان عددا من النقط التي طرحناها والتي ستناقشونها قد وجد لها حل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأربعاء 8 جمادى الأولى 1381 — 18 أكتوبر 1961